

Document:	EB 2012/106/R.31
Agenda	15(b)
Date:	21 September 2012
Distribution:	Public
Original:	English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الرابع والعشرين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Ruth Farrant

المراقب المالي ومدير شعبة المراقب والخدمات المالية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2281

البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Conrad Lesa

مدير المحاسبة والإبلاغ المالي

شعبة المراقب والخدمات المالية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2181

البريد الإلكتروني: c.lesa@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة بعد المائة

روما، 20-21 سبتمبر/أيلول 2012

للاستعراض

تقرير رئيسة لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الرابع والعشرين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها في اجتماعها الرابع والعشرين بعد المائة المنعقد في 17 سبتمبر/أيلول 2012. وقد ترأس ممثل هولندا هذا الاجتماع ناقلا اعتذار رئيسة اللجنة وعدم تمكنها من الحضور لأسباب شخصية. وتم تعريف اللجنة بممثل السويد.

اعتماد جدول الأعمال

2- تم اعتماد جدول الأعمال مع تأجيل البند 7، وهو إجراءات إدارة المستشارين، حيث سيتم النظر في هذا البند في اجتماع اللجنة الخامسة والعشرين بعد المائة المقرر عقده في نوفمبر/تشرين الثاني.

محاضر الاجتماع الثالث والعشرين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

3- صادقت اللجنة على محاضر اجتماعها الثالث والعشرين بعد المائة بدون الإدلاء بأية تعليقات.

الاستعراض المسبق رفيع المستوى لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق لعام 2013، والاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2013 وخطته الإشارية للفترة 2014-2015

4- قدم رئيس الاجتماع هذا البند ودعا الإدارة إلى عرض الوثيقة.

5- ذكّرت إدارة الصندوق للجنة بأن هذه الوثيقة تعرض كوثيقة رفيعة المستوى، وهي تضع المؤشرات العريضة لعام 2013. أما الميزانية النهائية التي تتضمن نتائج عملية التخطيط الاستراتيجي لقوة العمل الجارية حاليا، ومدخلات دوائر الصندوق المختلفة، فسوف تعرض على اللجنة في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 قبل عرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورة ديسمبر/كانون الأول 2012.

6- كما أعلمت اللجنة أيضا أنه وفيما يتعلق ببرنامج القروض والمنح الممول من الموارد العادية في الصندوق، فإن الإدارة تقترح مبلغا قدره 1.06 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة طفيفة عن المبلغ المتوقع وقدره 1.01 مليار دولار أمريكي للإسقاطات المالية حاليا لعام 2012. وفيما يتعلق بالميزانية الإدارية، اقترحت الإدارة مبلغا قدره 144 مليون دولار أمريكي لعام 2012 مما يمثل زيادة اسمية إجمالية قدرها 2.5 بالمائة تعود بمعظمها إلى عامل التضخم. وبالنظر إلى المناخ النقدي الصعب وتركيز الإدارة على الكفاءة، تم اقتراح زيادة اسمية صافية في ميزانية عام 2013.

7- هنالك تراجع طفيف في المجموعة 1 من 61.4 بالمائة عام 2012 إلى 59.8 بالمائة من إجمالي الميزانية المخطط لها لعام 2013. ويعود هذا التراجع جزئيا إلى العودة إلى مركزية بعض التكاليف المعينة مثل التوظيف.

8- تركز إدارة الصندوق على تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة خلال فترة التجديد التاسع للموارد والتي قد تتطوي على إدخال تعديلات على مخصصات الميزانية عبر المجموعات.

9- كذلك فقد أعلنت اللجنة بأن تحليلاً للأرقام الفعلية لعام 2011 وللتكاليف المتوقعة لعام 2012 يظهر الحاجة الملحة لبعض المجالات الهامة مثل تكنولوجيا المعلومات للمزيد من التمويل بهدف إيصال الخدمات التي تتطلبها العمليات.

10- أما المجالات الأخرى التي تم لفت انتباه اللجنة إليها فهي قرار إدارة الصندوق بعرض الميزنة الإجمالية والصافية. وستتضمن الميزنة الإجمالية، الميزانية الإدارية وتكلفة الأنشطة الداعمة للأموال التكميلية والمشروعات الخاصة، في حين ستستثني الميزانية الإدارية الصافية تكاليف أنشطة الأموال التكميلية. وسيتم السعي للحصول على الموافقة على الميزانية الإدارية الصافية وحدها. أما ما يتم تصوره للميزانية الرأسمالية فهو حسب ما تشير إليه التقديرات بحدود 4 ملايين دولار أمريكي.

11- عرض مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقريره عن ميزانيته وبرنامج عمله المستند إلى النتائج لعام 2013 وخطته الإشارية للفترة 2014-2015، مسلطاً الضوء على أن التقرير أعد بمناقشات وثيقة مع إدارة الصندوق. أما القضايا الرئيسية التي أثّرت فكانت على النحو التالي:

- استعرضت لجنة التقييم وثيقة الاستعراض رفيع المستوى لمكتب التقييم المستقل في دورتها في يوليو/تموز، وتم الإدلاء باقتراحات سيتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد النسخة التالية من الوثيقة.
- أعلنت اللجنة بأن مكتب التقييم المستقل قد اتبع نهج الميزانية وبرنامج العمل المستند إلى النتائج وربط احتياجاته من الموارد بالعمل المقترح والنتائج الإدارية للمكتب.
- سيتم وضع اللمسات الأخيرة على القائمة النهائية للتقييمات المقترحة بعد اجتماع المجلس التنفيذي بفترة وجيزة، وبعد مشاورات إضافية مع إدارة الصندوق، مما يمكن أن يخلف أثراً محتملاً على النسخة النهائية من ميزانية عام 2013. وسيتم عرض برنامج العمل النهائي هذا والميزانية على لجنة التقييم في أكتوبر/تشرين الأول، ولجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني، والمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول لإقراره.
- يتم استعراض تركيبة موظفي مكتب التقييم المستقل على ضوء المراجعة الشاملة للوظائف في الصندوق والخطّة الاستراتيجية لقوة العمل فيه. وفي هذا الإطار، يتوقع مكتب التقييم المستقل تقليص عدد الموظفين فيه بمعدل منصب واحد.
- تتراوح الميزانية المقترحة لمكتب التقييم المستقل لعام 2013 بحدود 6 ملايين دولار أمريكي.

12- شكر رئيس الاجتماع إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل على العرض، ودعا أعضاء اللجنة للإدلاء بتعليقاتهم.

13- فيما يتعلق بالميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق، تضمنت التعليقات من أعضاء اللجنة طلبات لإيضاح كيف يتصور الصندوق السعي لإرساء حوار السياسات رفيع المستوى، وتوضيحاً عن العدد الوارد في برنامج القروض والمنح المعروض في وثيقة الاستعراض المسبق رفيع المستوى لعام 2012 والذي تمت مناقشته في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات العشرين بعد المائة، مقارنة بتلك الواردة في الوثيقة الحالية، وكذلك تأكيداً على المخصصات الإقليمية التي يتم تصورها في برنامج العمل لآسيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة على ضوء نسبة الـ 40-50 بالمائة المخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء، وتوضيحاً عن سبب تغطية برنامج العمل

لستة مجالات مواضيعية في حين أن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015 يتضمن ثمانية مجالات، بحيث يبدو وكأنه قد أغفل مجالي العمالة غير الزراعية والتدريب التقني والحرفي.

14- كما تضمنت التعليقات الأخرى دعوة لإدارة الصندوق لتقليص التكاليف الإدارية، وسبب تقليص التدفقات العائدة للقروض ورسوم الأموال التكميلية في إسقاطات الميزانية متوسطة الأجل، وطلب توضيح عن توزيع الإقراض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون على أساس المجال المواضيعي المتعلق بالحد من الجوع والفقر.

15- كما أثّرت مخاوف من تقليص التمويل المتوقع لمجال التشغيل الفعال والكفؤ للهيئات الرئاسية في الصندوق، حيث تساءل عضوان فيما لو كان ذلك سيؤثر على توفير خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية.

16- وأثار الأعضاء إمكانية النظر في ميزانيتي الصندوق ومكتب التقييم المستقل في وثيقتين منفصلتين.

17- وفي الوقت الذي تم الترحيب فيه بإسقاط النمو الصفري، دعا الأعضاء إلى توفير مزيد من المعلومات حول التوزيع الداخلي، بما في ذلك استعراض عام لتطوره. وتضمنت التعليقات الأخرى طلباً لمزيد من المعلومات عن الأرقام الفعلية لعام 2011، ولعام 2012، إذا ما أمكن ذلك، علاوة على معلومات عن توزيع المبلغ المرحل للفترة 2011-2012، وفيما لو كان مطروفاً الميزانية يتضمن زيادة في رواتب الموظفين المهنيين، وكذلك فيما لو كانت قضايا التمايز بين الجنسين قد أدرجت في الجانب السياساتي أو جانب البرنامج من الميزانية، وأساس معدل الكفاءة ومدى متانته وإمكانية الوثوق به.

18- بدأت الإدارة بإيضاح أن هذه الوثيقة هي وثيقة استعراض عام مبدئية، والمقصود بها السعي للحصول على المصادقة على المطروفاً الشامل.

19- وبالنسبة لحوار السياسات، أعلمت اللجنة بأن هذا الجهد هو جهد جار ولا يرتبط بالضرورة بعملية الميزانية. وفيما يتعلق بمسألة بنود المرة الواحدة أكدت الإدارة بأنه لم يتم التخطيط لأي منها في هذه المرحلة، وهذا ما يفسر سبب ظهور هذا الخط وكأنه صفر. وفيما يتعلق بالفوارق في الأعداد الخاصة ببرنامج القروض والمنح بين الاستعراض المسبق رفيع المستوى المقدم عام 2011 والوثيقة الحالية، لا بد من إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لهاتين الوثيقتين، ووعدت الإدارة بالرجوع إلى الموضوع في مرحلة لاحقة. أما بالنسبة للمخصصات الإقليمية لبرنامج القروض والمنح، فقد أوضحت إدارة الصندوق بأن المخصصات تستند عملياً إلى الأقطار وتوضع وفقاً لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي يأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد وحجم السكان الريفيين والأداء. وفيما يتعلق بالتساؤل المطروح بشأن القضايا المواضيعية، تم تسليط الضوء على أن الاختلافات الظاهرة بين الوثيقة الحالية والإطار الاستراتيجي مردها أساساً إلى أسلوب القياس. ففي حين أن الإطار الاستراتيجي يضع أهدافاً للعمل، تضع الوثيقة الحالية الخطوط العريضة لبرنامج عمل قابل للقياس ويستند إلى النتائج، وأن أهداف الفئتين موجودة بصورة غير مباشرة في العديد من المجالات المواضيعية المدرجة. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق، فإن التقرير عن الفعالية الإنمائية للصندوق هو الوثيقة التي تحتوي على هذه المعلومات. وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي، وعلاوة على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المشار إليه آنفاً،

أضافت الإدارة موضحاً أن الصندوق وافق على تخصيص ما لا يقل عن 40 بالمائة من إجمالي برنامج القروض والمنح لأفريقيا جنوب الصحراء.

20- كما أبلغت اللجنة بأن برنامج القروض والمنح المعروض في هذا التقرير يستند إلى الموارد العادية للصندوق دون غيرها. وأن بعض إسقاطات التدفقات العائدة قد لا تكون بالضرورة بهذه الموثوقية.

21- وذكرت إدارة الصندوق أيضاً بأن برنامجها للكفاءة يهدف إلى القيام ببعض الأمور بتكلفة أقل.

22- وباستدكار الطلبات لتوفير المزيد من المعلومات الإضافية عن الأرقام الفعلية، أوضحت إدارة الصندوق بأن هنالك وثيقة منفصلة توفر مثل هذه المعلومات يتم إعدادها حالياً وسوف تتاح للدورة القادمة للمجلس التنفيذي بهدف مساعدته على النظر في الاستعراض المسبق رفيع المستوى.

23- وأما فيما يتعلق بقضية الترحيل، فقد أوضحت إدارة الصندوق بأن اللوائح المالية للصندوق تسمح بترحيل ما نسبته 3 بالمائة، وأنه وفي عام 2011 تم استخدام 96 بالمائة، لذا كان بالإمكان ترحيل 3 بالمائة. وفيما يتعلق بقضية زيادة رواتب الموظفين المهنيين، فقد عولجت بنفس الأسلوب الذي عولجت به العام الماضي والقال بأنّه إذا لم تمرر الزيادة فلن يتم إنفاق الأموال. وفيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين، أكدت إدارة الصندوق على أنه قد تم بالفعل تعميم قضايا التمايز بين الجنسين في البرامج وفي المنظمة بأسرها على حد سواء. ولكنها أوضحت بأن الميزانية لا تحتوي على خط مخصص لمثل هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالأموال التكميلية ونظراً للطبيعة التي لا يمكن التنبؤ بها لتدفقها، فإن التكاليف الجارية ترد تحت الميزانية الإدارية.

24- كما أعلمت اللجنة أيضاً بأن هنالك تعديل لا يتضمن أي مكسب أو خسارة بمقدار 0.12 بالمائة لمكون رواتب الموظفين المهنيين سترفعه لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى الجمعية العامة سعياً للموافقة عليه.

25- وفيما يتعلق بالطلب الذي تقدم به بعض الأعضاء للحصول على توضيحات بشأن الإبقاء على الخدمات التي يتم توفيرها للهيئات الرئاسية في الصندوق، سلطت إدارة الصندوق الضوء على أن هنالك مقترح مخصص بهذا الموضوع سيتم عرضه على الدورة القادمة للمجلس التنفيذي. وبهذا الصدد وفي ضوء الحاجة المستمرة للصحافة في وضع الميزانية وزيادة الوفورات، هنالك عدد من الإجراءات الرامية إلى تقليص النفقات مما يتم تصوره ومما سيناقش في المجلس التنفيذي. ومن بين هذه الإجراءات، من جملة أمور أخرى، وضع سقف على طول الوثائق بهدف ضمان استمرار توفير المعلومات الرئيسية بجميع لغات الصندوق.

26- وشملت التعليقات على مكون مكتب التقييم المستقل طلباً لتوفير الفرصة لاستعراض التقرير النهائي عن تقييم الكفاءة المؤسسية في ندوة غير رسمية قبل مناقشته في المجلس التنفيذي، وفيما إذا كان من المتوقع أن تختلف الميزانية النهائية التي ستعرض في ديسمبر/كانون الأول عن الاستعراض المسبق الحالي. كذلك طلب توضيح عن الرابط بين السرد التوضيحي والأرقام، وما هو موقع التكاليف الاستشارية في هذه الميزانية، وتوضيح دور مكتب التقييم المستقل في تقييم الأثر وتبعات ذلك على التكلفة، وإمكانية قيام مكتب التقييم المستقل بإطلاع اللجنة فيما إذا كانت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى تستعرض تقارير

إنجاز المشروعات 100 بالمائة، نظرا لمضامين ذلك على عبء عمل المكتب إذا أخذنا بالاعتبار إمكانية حدوث زيادة سريعة في عدد تقارير إنجاز المشروعات التي تعدها إدارة الصندوق.

27- واستجابة لذلك، أحاط مكتب التقييم المستقل اللجنة علما بتداخل نمط التعليقات التي تلقاها من كل من لجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم.

28- وأبلغت اللجنة بالتقدم المحرز في تقييم الكفاءة المؤسسية المخطط عرضه حاليا على دورة ديسمبر/كانون الأول للمجلس التنفيذي. وسيتم عرض تحديث عن عملية التقييم، إضافة إلى المقترح النهائي الخاص بتاريخ عرضه على المجلس التنفيذي اعتمادا على التقدم المحرز، على دورة لجنة التقييم المقرر عقدها في أكتوبر/تشرين الأول. وفي هذه الأثناء فقد تم إعداد تقرير مرحلي موجه لإدارة الصندوق في نهاية يوليو/تموز للحصول على تعليقاتها على التقييم، ومن المتوقع استكمال هذه التعليقات بنهاية سبتمبر/أيلول 2012. وكذلك وافق مكتب التقييم المستقل على تنظيم ندوة غير رسمية قبل عرض التقرير النهائي على المجلس التنفيذي لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن هذا التقييم.

29- كذلك أعلمت اللجنة بأن مدى الاختلاف بين الميزانية النهائية والاستعراض المسبق سيعتمد إلى حد كبير على القائمة النهائية للتقييمات التي تعد حاليا مع أنه من غير المتوقع أن تطرأ تغييرات هامة. وأكد مكتب التقييم المستقل بأنه جزء من الجدول الدائر حول تقييم الأثر في الصندوق، وأن المكتب يخطط لمساعدة الصندوق على تطوير القدرات على القيام بتقييمات الأثر. كذلك حدد المكتب أيضا الطرق التي ينتهجها بالفعل للانخراط بصورة أعمق في تقييمات الأثر.

30- وفيما يتعلق بالتكاليف الاستشارية، فقد أعلمت اللجنة بأن هذه التكاليف مدرجة إلى حد كبير تحت بند تكاليف غير الموظفين وأن مقترح الميزانية النهائية سوف يوفر المعلومات المطلوبة عن التكاليف الاستشارية.

31- وفيما يتعلق بالتثبت من صحة تقارير إنجاز المشروعات، استجاب مكتب التقييم بالقول بأن الأمر يعتمد على عدد تقارير إنجاز المشروعات التي ستعدها الحكومات/ إدارة الصندوق. وحتى تاريخه، فإن المكتب يقوم بصورة نمطية بإجراء ما بين 10-25 تثبثا من صحة هذه التقارير في العام الواحد اعتمادا على عدد التقارير التي تستكمل في أية سنة من السنوات. ومن المتوقع أن يكون هنالك حوالي 30 تقريرا من تقارير إنجاز المشروعات في عام 2013. وبالتأكيد فإن موارد الصندوق وتوقيت تسليم هذه التقارير من إدارة الصندوق إلى المكتب سيؤثر على عدد التقارير التي سيتم التثبت من صحتها بالفعل. وفي حال كانت نسبة التقارير التي يتم التحقق من صحتها أقل من 100 بالمائة، يتم عندئذ اختيار عينة تمثل هذه التقارير إحصائيا باستخدام طريقة العينة العشوائية بما يتماشى مع معايير الممارسات السليمة المتبعة في فريق التعاون في مجال التقييم.

32- بعدئذ قام رئيس الاجتماع بإيجاز هذا البند، وأشار إلى أن اللجنة قد أحيطت علما بالميزانية الإدارية. كما ذكر رئيس الاجتماع أيضا بالمعلومات الإضافية التي طلبتها اللجنة والتأكيدات التي أعطتها إدارة الصندوق بأنه ستوفر هذه المعلومات في الوقت المناسب قبل نظر المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة. ووافقت لجنة مراجعة الحسابات على المستوى المقترح لميزانية مكتب التقييم المستقل، ولكنها أشارت أيضا إلى بقاء بعض

القضايا مفتوحة للتطرق إليها إما من قبل المجلس أو من قبل لجنة التقييم في اجتماعها التالي قبل أن تنتظر لجنة مراجعة الحسابات في المقترح النهائي المقرر عرضه عليها في نوفمبر/تشرين الثاني.

تقرير مرحلي عن خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2012

- 33- قدم رئيس الاجتماع هذا البند ودعا إدارة الصندوق إلى عرضه.
- 34- أبلغت إدارة الصندوق اللجنة بأن هذا التقرير موجز لتنفيذ خطة العمل لعام 2012 على النحو التالي:
- 35- **المراجعة:** خطة العمل المصادق عليها في طريقها للتنفيذ، فقد استكملت مراجعات عمليات تصميم المشروعات، وخدمات الدعم للمكاتب القطرية، وحافطة الأوراق المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وليست هنالك أية تغييرات مما يتوجب الإبلاغ عنه أو اقتراحه.
- 36- **التحقيقات:** يعد معدل تلقي الشكاوى متماشيا مع ما كان الأمر عليه في العام الماضي. وقد حصل اضطراب في مجال الموظفين مع استقالة الموظف المسؤول عن التحقيقات في مارس/آذار الماضي، ولكن تم التطرق إلى هذا الموضوع من خلال تعيين موظف جديد مسؤول عن التحقيقات في يوليو/تموز. كذلك تم توفير بعض الموارد الإضافية من خلال إعادة تخصيص الميزانية.
- 37- وأما معدل تنفيذ التوصيات فيعتبر جيدا للغاية.
- 38- وتم تحديث المعلومات المتوفرة للجنة عن التقدم المحرز في الاستعراض الخارجي لضمان الجودة ووظيفة المراجعة الداخلية. وكان رئيس الصندوق قد صادق على خيار القيام بتقدير خارجي مستقل بالكامل، وعين مديرة مكتبه للإشراف على عملية اختيار المقيم الخارجي، وهي العملية التي يديرها مكتب التعيين في الصندوق باستخدام إجراءات التعيين المعمول بها في الصندوق. وسوف يستكمل التقدير في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2012. ويتوقع صدور التقرير النهائي خلال عام 2012 على أن يقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات في أول اجتماع لها في عام 2013. وفي سياق التقدير لا بد من اعتبار وجهات نظر اللجنة، وبهذا الصدد سيكون المقيمون على اتصال مع رئيسة اللجنة، وربما مع بعض أعضائها خلال الشهر القادم لإجراء مقابلات معهم.
- 39- وتضمنت التعليقات الموجهة إلى الإدارة طلب توضيحات عن الحجم الدقيقة لإعادة التخصيص في الميزانية وتوضيحا عن وضع بعض المراجعات مثل كفاءة النظام القانوني، والتقديرات والأوضاع القطرية، وطلبا للتوضيح عن مبادرة بناء القدرات.
- 40- بالنسبة لموضوع إعادة التخصيص في الميزانية، أوضحت الإدارة أن القيمة التي تتطوي عليها إعادة التخصيص هذه هي بحدود 200 000 دولار أمريكي، وقد جاءت من إعادة التخصيص الميزانية خلال استعراض منتصف المدة، واستخدمت لمستشاري التحقيقات. وفيما يتعلق بالمراجعات، أوضحت الإدارة أن مراجعة الخدمات القانونية لم تستهل بعد. وبالنسبة للمراجعات القطرية، فقد تم تحديد الأقطار بناء على اعتبارات المخاطر. وأعلمت اللجنة بأن مكتب المراجعة والإشراف كان يعتزم القيام بتقديرين لبناء القدرات وكان لا بد من إيقاف أحدهما بعد إعادة تقييم الاحتياجات، ومن المحتمل للتقدير الثاني أن يبدأ ما أن تتم تعبئة الأموال له.

41- أخذت اللجنة علماً بالتقرير.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

42- قدم رئيس الاجتماع لهذا البند وأعلم اللجنة بأن هنالك عدد من التقارير مما ستنم مناقشته تحت هذا البند، وهي تقرير التجديد التاسع لموارد الصندوق، ووضع مساهمات التجديد الثامن، والموارد المتاحة لعقد الالتزامات، والتقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثاني من عام 2012، ووضع متأخرات أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها.

43- تضمنت التعليقات الواردة من الأعضاء طلب إيضاح عن تركيبة الـ 85 بالمائة من المستوى المستهدف للتجديد التاسع، إضافة إلى التاريخ الذي يدخل فيه حيز النفاذ، وفيما إذا كان مستوى التعهدات يتضمن جميع الأرقام في الحواشي. وأحاطت اللجنة علماً، عند ترحيبها بدفعة الـ 30 مليون دولار أمريكي للتجديد الثامن للموارد التي سددتها الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية يوليو/تموز، بأن هذا المبلغ لم يتم تسجيله في تقرير وضع مساهمات التجديد الثامن للموارد الذي يظهر وضعها بتاريخ نهاية يونيو/حزيران 2012.

44- أوضحت إدارة الصندوق بأن نسبة الـ 85 بالمائة هي جزء من اللوائح المالية في الصندوق وهي تحسب على أساس المستوى المستهدف للتجديد. ويتضمن المبلغ الذي يشكل الـ 85 بالمائة جميع التعهدات للتجديد مترجمة إلى الدولارات الأمريكية باستخدام سعر صرف ثابت للتجديد، وقد تأخذ التعهدات أشكالاً مختلفة مكتوبة أو شفوية. وتتضمن الحواشي توضيحات عن التعهدات التي يأتي بعضها مشروطاً، كأن يكون مشروطاً بموافقة البرلمان عليها. ويتم التحقق من جميع التعهدات من قبل مكتب المستشار العام في الصندوق قبل احتسابها كتعهدات مدرجة تحتسب على خلفية المستوى المستهدف.

45- وأوضحت الإدارة أيضاً بأن تقرير وضع مساهمات التجديد الثامن للموارد كان قد اتخذ من تاريخ 30 يونيو/حزيران تاريخاً فاصلاً وبالتالي لم يتضمن أية دفعات تم تسديدها لاحقاً لهذا التاريخ، ولكن ستنم إضافة ملاحظة في التقرير الذي سيرفع إلى المجلس التنفيذي بهذا الشأن. وبالفعل فقد تم تسلم الأموال من الولايات المتحدة.

46- لم ترد أية تعليقات أخرى على ما تبقى من التقارير.

إجراءات إدارة الاستشارات

47- ذكر رئيس الاجتماع للجنة بأن هذا البند تم تأجيله إلى اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني.

تحديث عن التكاليف والتبعات المالية ذات الصلة بالتغييرات الأخيرة في ترتيبات استضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

48- قدم رئيس الاجتماع لهذا البند ودعا إدارة الصندوق إلى عرضه.

49- أعلمت إدارة الصندوق للجنة بأن التغييرات الناجمة عن النسخة المعدلة من مذكرة التفاهم بين الصندوق واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تحصر ترتيبات الاستضافة بتوفير مساحات للمكاتب فقط. وأشارت

- إلى أن التكاليف المستقبلية المقدرة هي بحدود 210 000 دولار أمريكي تقريبا، منها 160 000 دولار أمريكي كتكاليف إدارة، و50 000 دولار أمريكي كتكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 50- وتستند تقديرات التكاليف هذه على قوة عمل تقدر بـ 25 موظفا ومستشارا، ولا تتضمن التكاليف القانونية أو تكاليف الموارد البشرية أو المراسم أو التكاليف المالية أو المؤسسية. وتقدر تكاليف الخدمات المستتاة هذه بحدود 490 000 دولار أمريكي.
- 51- أما رسوم إدارة الصندوق لعام 2012 فهي بحدود 186 000، أي 8 بالمائة من الميزانية الإدارية.
- 52- كذلك أعلنت اللجنة بعدم كفاية تمويل الميزانية الإدارية للآلية العالمية، والتي يتم تغطيتها حاليا كل شهر على حدة من خلال تحويلات شهرية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- 53- وتضمنت تعليقات واردة من الأعضاء طلب توضيحات عن المبلغ المطلوب لتمويل الميزانية لما تبقى من العام، ووضع السيولة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وعدد الحالات القانونية التي قد يترتب عليها تبعات مالية ونتائجها المتوقعة.
- 54- وأشارت استجابة الإدارة إلى أن المبلغ المطلوب لتلبية النقص في الميزانية الموافق عليها حتى نهاية العام هو بحدود 700 000 دولار أمريكي. وأشارت الإدارة إلى أنها على اتصال مستمر مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لتحذيرها من الفجوة التمويلية وتذكيرها بالحاجة إلى تمويلها في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة لموضوع السيولة فقد أشارت الإدارة بأن ما خلصت إليه هو أن الأمر يعتمد على تلقي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للأموال من الجهات المانحة لها.
- 55- وبالنسبة لعدد القضايا القانونية، قالت الإدارة بأن هنالك ثلاث قضايا، جميعها لموظفين من فئة الخدمة العامة، وأنها قيد الاستعراض حاليا بالتشاور مع مستشار قانوني خارجي.
- 56- تمت الإحاطة بهذا التحديث.

تحديث شفهي عن نهج التدفقات النقدية المستدامة

- 57- تمت دعوة إدارة الصندوق لعرض تحديث عن نهج التدفقات المالية المستدامة.
- 58- غطى العرض نهج التدفقات النقدية المستدامة لتحديد برنامج القروض والمنح، والافتراضات والتدفقات الرئيسية في هذا النموذج، وأمثلة عن آثار النموذج مع افتراضات متغيرة، وتنفيذ ورصد هذه المبادرة.
- 59- كما أعلم الأعضاء أيضا بالقرار المتخذ بالانتقال من سلطة الالتزام بالموارد مقدما إلى نهج التدفقات النقدية المستدامة خلال مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق. وتم تسليط الضوء على المزايا التي يتمتع بها نهج التدفقات النقدية المستدامة مقابل سلطة الالتزام بالموارد مقدما.
- 60- وتضمنت المسوغات تبني نموذج التدفقات النقدية المستدامة لتحديد برنامج القروض والمنح والافتراضات الناجمة عنه حقيقة أنه يحتسب جميع التدفقات العائدة والخارجة النقدية. وتم تذكير اللجنة بأهمية الإبقاء على افتراضات متينة تستوجب المراجعة والتعديل كما هو ملائم.
- 61- كذلك عرضت الإدارة أمثلة على أثر التغييرات في الافتراضات الرئيسية المختلفة على هذا النموذج المالي.

- 62- واختتمت الإدارة بقولها أنه سيكون هنالك نموذج أساس واحد يتم تحديثه بالأرقام الفعلية للقوائم المالية. كذلك سيتم تحديث افتراضات متنوعة عن نماذج موازية، وسيتم توفير تحديثات منتظمة للجنة مراجعة الحسابات واللجنة الداخلية للمالية.
- 63- وتضمنت التعليقات الواردة من أعضاء اللجنة حاجة اللجنة إلى تشكيل رأي عن جدوى النظام الذي يبدو أنه يشكل خطوة إلى الأمام، وكذلك عن تواتر إبلاغ اللجنة، وفيما إذا كان سيتم استبدال سلطة الالتزام بالموارد مقدماً بنهج التدفقات النقدية المستدامة.
- 64- وأكدت الإدارة أنه قد تم الاتفاق كجزء من تجديد الموارد على التخلي عن سلطة الالتزام بالموارد مقدماً تدريجياً، وأنه سيتم تحديث وضع التدفقات النقدية المستدامة، وإبلاغ لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي ربما مرتين في العام.
- 65- تمت الإحاطة بهذا التحديث.

تحديث شفهي عن تطور نظام القروض والمنح

- 66- عرضت الإدارة تحديثاً شفهياً عن المشروع وأبلغت لجنة مراجعة الحسابات بالمجالات الهامة التالية وسلطات الضوء عليها:
- 67- سيتم تركيب النسخة الأخيرة من الجانب التشغيلي لنظام القروض والمنح Flexcube. وقد أدت زيادة عدد التعديلات عليه ليلتزم الصندوق إلى تعديل العقد مع زيادة طفيفة في التكلفة مما يمكن استيعابه ضمن ميزانية الطوارئ.
- 68- وأكدت الإدارة مجدداً على عزم الصندوق على تعديل بعض الإجراءات في مجال الفوترة وإدخال التعديلات بأثر رجعي على تدفق الأموال لتخفيف مسألة المواعيد إلى الحد الأدنى، كما أكدت أنه لا توجد تأخيرات كبيرة في الأنشطة الحالية على الرغم من تصور زيادة ضئيلة في الإطار الزمني للمشروع في مرحلته الأولى.
- 69- وأعلمت الإدارة اللجنة بأنه قد نظراً بعض الزيادة على تكاليف المشروع لجهة مستودع البيانات فيه لأن التقديرات الأولية للتكاليف كانت منخفضة أكثر من اللازم. كذلك أعلمت اللجنة بالأنشطة الحالية لكل من الجانب التشغيلي وجانب مستودع البيانات في المشروع والتي تبدو بمجملها على الطريق الصحيح، إضافة إلى الخطوات التالية المتوقعة. وأما الخطر الأساسي الذي تم تحديده في هذا المشروع فهو خطر ترحيل البيانات الذي يتم رصده بدقة.
- 70- وشكر رئيس الاجتماع الإدارة على هذا التحديث. وبناء على طلب منه، وزعت نسخة مكتوبة من العرض الشفهي على أعضاء اللجنة. ولم ترد أية تعليقات من الأعضاء.
- 71- تمت الإحاطة بهذا التحديث.

مسائل أخرى - تقرير وحدة التفتيش المركزية: إطارات المساءلة في منظومة الأمم المتحدة

72- قدم رئيس الاجتماع لهذا البند وأعلم اللجنة بأنه قد طلب إدراج هذا البند على جدول الأعمال بهدف استعراض وتلمس كيفية تعامل الصندوق كمنظمة مع ثقافة الشفافية والمساءلة، وذلك بهدف الإصغاء إلى الإدارة وكيف تطبق الشفافية في هذه المنظمة، إذ أن وكالات الأمم المتحدة الأخرى في روما أخذت بهذا التقرير وهي تقوم بتبني عناصره وتوصياته.

73- أوضحت الإدارة من خلال مكتب المستشار العام بأنه قد تم التطرق لجميع الأسئلة في هيكليّة وتسيير الصندوق، وأن جميع عناصر العهود السياسية والإدارة المالية والضوابط الداخلية يتم التطرق إليها ضمن الإطار القائم لتسيير الصندوق وهيكلية على النحو التالي:

- تهتدي العهود السياسية باتفاقية إنشاء الصندوق التي تعتبر دستوراً لهذه المنظمة وتبين هيكليّة وتسيير الصندوق وتقود المعايير والبيئة السياساتية بما في ذلك سياسة التقييم.
 - تسترشد الإدارة والتسيير المالي باللوائح المالية وبقرارات المجلس التنفيذي وسياسة الموارد البشرية.
 - أما الضوابط الداخلية فهي متأصلة في الوظائف كما شرحه المراجع الداخلي، وهي على الحال الذي تتطلبه اللوائح المالية التي وضعها مجلس المحافظين وقيّمها المجلس التنفيذي على أساس منظم.
- 74- وأعلمت اللجنة أن إدارة الصندوق مفتوحة على استعراض التقرير لتحري الفرص الممكنة لإدخال تحسينات، ولكن ذلك كان مجرد استعراض للعوامل الموجودة أصلاً في الصندوق.
- 75- عبر رئيس الاجتماع عن تقديره للاستجابة واقترح القيام باستعراض يهدف إلى تحديد المجالات الممكنة لإدخال التحسينات. وستقدر اللجنة حصولها على تحديث لوضع هذا الاستعراض في اجتماعها التالي.

مسائل أخرى

76- أثار عضو من أعضاء اللجنة مسألة إمكانية الحصول على معلومات إضافية عن وضع الآلية العالمية على شكل ورقة توزع على أعضاء اللجنة.

77- ذكرت الإدارة اللجنة بأن رئيس الصندوق سوف يقدم عرضاً شفهياً عن هذا الموضوع أمام دورة المجلس التنفيذي القادمة.

78- واختتم رئيس الاجتماع هذه القضية بقوله إن لجنة مراجعة الحسابات كانت تتطرق فقط للجوانب المالية لهذا الموضوع وأنه يمكن النظر في مناقشة أوسع في سياق آخر مثل سياق "المنسقون والأصدقاء".